



## ثورة يوليو في الوثائق البريطانية (الحلقة الثالثة)

بقلم: د. رعوف عباس

26 يوليو 2002

### لقاء إيدن مع عبدالناصر

- إيدن لم يحاول الضغط في اللقاء على ناصر ولم يهدده.
- إيدن يطلب أن يتوقف صلاح سالم عن إطلاق التصريحات المعادية لبريطانيا.
- وضع الغرب مشروعا للتسوية النهائية بين العرب وإسرائيل فرد بن جوريون بالغاة على غزة.

وُقِّدَت اتفاقية الجلاء في خريف عام 1954، وبدأت صفحة جديدة في العلاقة مع الغرب، كانت الدوائر الدبلوماسية والمخابرات في بريطانيا وأمريكا مشغولة بالعمل على إزالة العقبة الأخيرة التي وضعها عبدالناصر في طريق مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط ليضم البلاد العربية ودول الجوار الاقليمي (تركيا - ايران - باكستان) وتكون مصر قاعدته، كانت تلك العقبة الأخيرة هي البحث عن إطار تقبله الأطراف المعنية للتسوية بين العرب وإسرائيل، وفي خط مواز لتلك الجهود، كان العمل متواصلا لوضع حجر الزاوية للمشروع الدفاعي الغربي بعقد حلف تركي - عراقي ثم تتضمن إليه باكستان، وكان موقف مصر أساسيا لضمان تسويق فكرة الحلف لبقية الدول العربية.

من هنا كان حرص أنتوني - إيدن، وزير الخارجية البريطاني الذي كان على وشك وراثة تشرشل في رئاسة حزب المحافظين ورئاسة الوزراء، وكان ركنا عتيدا من أركان صياغة السياسة الغربية تجاه المعسكر الشرقي في عصر الحرب الباردة، من هنا كان حرصه على التوقف في مصر وهو في طريقه الى العاصمة التايلاندية (بانكوك) لحضور اجتماع المجلس الوزاري لحلف جنوب شرقي آسيا.

ولما كان "الحزام الشمالي" وحلف جنوب شرقي آسيا يحتاجان الى الترابط معا من خلال "منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط" المقترحة، فقد كان التعرف مباشرة على موقف النظام الجديد في مصر من هذه الخطة الحيوية لاستكمال تطويق الاتحاد السوفييتي، وخاصة موقف عبد الناصر الذي أشارت كل التقارير المتدفقة على الخارجية البريطانية من سفارتها في مصر ومن رجالها الذين ترددوا على مصر، ومن تقرير الوفد البريطاني في مفاوضات الجلاء، أشارت جميعا إلى أن عبدالناصر أصبح الصانع الرئيسي للقرار في مصر.

وقد تم لقاء رسمي بين إيدن وجمال عبدالناصر يوم 20 فبراير عام 1955 حضره الدكتور محمود فوزي (وزير الخارجية) وشارك فيه عبد الناصر طرح وجهة نظر مصر، فيما يشبه توزيعا منظما للأدوار بينهما. ولكن محمد حسنين هيكل يضع اجتماعا آخر (غير رسمي) تم على مائدة العشاء في بيت السفير البريطاني بقصر الدويارة (في كتابيه: عبد الناصر والعالم، وملفات السويس)، نسب إليه معظم ما دار بين عبد الناصر وإيدن من مناقشات حول مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط إلى هذه المناسبة الاجتماعية التي لا تتخذ عادة موقعا لمناقشة مثل مادار بين الرجلين من أمور). وأن وصف

هيكل لذلك الحفل الذى كان - على ما يبدو - محدودا لا يخلو من الإبهار، خاصة تصويره لتأمل عبد الناصر للمكان الذى أثار انتباه إيدن فسأله عما إذا كانت هذه زيارته الأولى لبيت السفير، وعندما أجاب عبد الناصر بالنفى استطرد يشرح انطباعه عن المكان الذى كانت تحكم منه مصر، وكذلك عند حديثه عن حرص إيدن على تحية عبدالناصر وصحبه (عبدالحكيم عامر وعبداللطيف البغدادي وزكريا محي الدين والدكتور محمود فوزي) باللغة العربية التى درسها فى أكسفورد، وحرصه أيضا على استخدام الكثير من الجمل العربية فى أثناء حديثه معهم.

وكما جرت العادة فى العمل الدبلوماسي، أعد السفير البريطاني بالقاهرة تقريرا عما دار فى مباحثات وزير الخارجية (إيدن) مع القادة المصريين، أرسله إلى الخارجية البريطانية فى 21 فبراير عام 1955، هذا نصه الكامل :

"بدأ وزير الخارجية (إيدن) حديثه بتقديم خلاصة للأوضاع الدولية على نحو ما بدت به أمام رجال السياسة من أعضاء الكومنولث الذى عقد أخيرا بلندن. وقال إنه يعتقد أن علاقة مثل بروسيا شبيهة بعلاقتها ببريطانيا والعراق وألمانيا، والعلاقات الدولية تتسم عموما بالنسبية. وكما كان من مصلحة روسيا تكوين جبهة فى ألمانيا تتجه شرقا، فإن من مصلحة مصر أن تشارك فى تكوين جبهة نحو أقصى الشمال بقدر الامكان.

عندئذ ذكر رئيس الأركان العامة للقوات الامبراطورية، الوضع العام لروسيا شرق بحر قزوين وغربه، وناقش استخدام السلاح النووى لتحقيق تقدم السوفييت عبر العراقوا إيران. وقال لرئيس الوزراء المصرى (جمال عبد الناصر) إن المنطقة كلها من اليوسفور إلى باكستان، تتطلب تنسيقا دفاعيا، تكون مصر قاعدته التى يقع على عاتقها الدفاع الجوى عن أراضيها.

وقد أبدى رئيس الوزراء المصرى موافقته التامة على ما تقدم، ولكنه تحدث باستفاضة عن مشكلة الدفاع عن المنطقة التى لا تتطلب خطا واحدا للدفاع ضد هجوم يأتي من الشمال، ولكن الدفاع عن المنطقة يقتضى تأمين الوضع الداخلى فى بلاد المنطقة، ثم إقامة العناصر الأساسية للدفاع عن العمق. وشرح نظريته الشهيرة التى تذهب إلى أن الجبهة الداخلية تحتاج إلى قدر كبير من الإعداد، لأن شعوبها (بمن فيهم عبد الناصر نفسه) لديهم عقدة الخوف من الهيمنة الأجنبية، وأن أى نوع من الأحلاف تدعو إليه الدول الكبرى غير مقبول لديهم. وذكر أن بريطانيا قد أبرمت بالفعل اتفاقيات مع مصر والعراق والأردن، تضمنت ترتيبات دفاعية مناسبة لاغبار عليها.

وذهب عبدالناصر مع وزير خارجيته (الدكتور فوزي) إلى أن الاتفاقية العراقية - التركية المقترحة لا تحظى بتأييد أحد فى العراق، وأنه إذا تم إبرامها مع حفنة من السياسيين فى بغداد، فإن ذلك لن يفيد الغرب.. وأضاف أن وزير الخارجية العراقى ذكر له شخصا أنه يعارض الاتفاقية، ولكن حكومته استمرت فى التفاوض حولها تحت الضغط البريطانى. وذكر أن الدعاية المصرية بدأت فى معارضة تلك الاتفاقية، وبدأت المتاعب تبرز على أرض الواقع. لقد أبرم "الحلف" فى وقت غير ملائم، ومن ثم كانت فرصته منعدمة، وأدى إلى إعاقة التعاون الفعال بين الغرب والعالم العربى بصورة خطيرة. وقال إن مصر كانت تود أن ترى اتفاقية انجليزية - عراقية مناظرة للاتفاقية الانجليزية - المصرية (اتفاقية الجلاء)، بدلا من الحلف التركى - العراقى حيث يمكن استخدام القواعد الجوية فى العراق فى حالة وقوع عدوان على تركيا أو إيران، ومثل هذه الاتفاقية تصبح متغاممة مع اتفاقية الدفاع المشترك العربية، بينما يتعارض معها الحلف التركى - العراقى.

عندئذ قدم البكباشى جمال عبد الناصر نموذجه الدفاعى عن المنطقة الذى يقوم على أساس اتفاقية الدفاع المشترك العربية. ودعم فكرته بالقول بأنه كما كان الغرب معنيا بتكوين عدد من الفرق العسكرية فى ألمانيا لمنع

تقدم السوفييت هناك، يجب أن يحرص على تكوين عشر فرق عسكرية، تحت قيادة عربية موحدة لتحقيق غرض مماثل.

وناقش رئيس الأركان العامة للامبراطورية البكباشي جمال عبد الناصر حول مفهومه للجبهة الداخلية، وأشار إلى أن إقامة خط دفاعي لا يحتاج إلى إيجاد نظام في العمق. وأكد له وزير الخارجية (إيدن) أن حكومة جلاله الملكة دهشت للسرعة التي اتسم بها تحرك الحكومتين التركية والعراقية في اتجاه "الحلف"، بالقدر نفسه الذي شعر به المصريون.

ودعا وزير الخارجية (إيدن) القادة المصريين إلى تأجيل حكمهم على الاتفاقية التركية - العراقية المقترحة لحين معرفة بنودها لعلها لا تكون موضع اعتراض على نحو ما يتصورون، وقد يجدون أنفسهم جادين في البحث عن سبيل لسحب اعتراضاتهم عليها. فقال البكباشي جمال عبدالناصر إنه يعرف فعلا ما جاء بينود الاتفاقية، وأنها موضع اعتراضه، وأن إبرامها في الظروف الراهنة يلقى اعتراضا من الرأي العام العربي.

عندئذ أشار وزير الخارجية (إيدن) إلى أننا الآن نواجه الحقائق، فالاتفاقية في طريقها إلى الإبرام على حد علمنا، فماذا سيكون موقف مصر في تلك الحالة؟ فرد الدكتور فوزي قائلا إنه يجب على حكومة صاحبة الجلالة أن تحت الحكومتين التركية والعراقية بالعدول عن ذلك.

وتسائل وزير الخارجية (إيدن) عما إذا كان الوزراء المصريون يرون إمكان تسوية خلافاتهم حول هذه المسألة مع الأطراف الأخرى في اجتماع يضم جمال عبد الناصر و رئيسي وزراء تركيا والعراق؟ فرد عبد الناصر قائلا إن السيد ا مندريس (عدنان مندريس - رئيس الوزراء التركي) أبدى رغبته لزيارة القاهرة، ولكنه رفض الاستجابة لطلبه خشية رد الفعل الشعبي، ولكنه أبدى استعداده للقاء مندريس إذا تعهد بعدم التوقيع على الاتفاقية قبل قدومه إلى القاهرة. فقال وزير الخارجية (إيدن) إنه من الصعب على السيد ا مندريس أن يقبل مثل هذا الشرط. وعقب عبد الناصر على ذلك بقوله إن الأمر محاط بالصعاب ما في ذلك شك.

وانتقل الحديث إلى مشكلة إسرائيل، فتساءل وزير الخارجية (إيدن) عما إذا كان البكباشي جمال عبد الناصر يرى أي إمكانية لتحقيق تقدم في اتجاه التسوية، وأضاف أن مصر هي - في رأيه - الدولة العربية الوحيدة التي تستطيع بحكم وضعها أن تتجه نحو حل المشكلة إذا كان ذلك ممكنا. ورد رئيس الوزراء المصري بأن المسألة ترتبط بالتوقيت، واستطرد قائلا إن أي حلول جزئية لن تكون مجدية، ومشكلة الحدود وحدها بالغة التعقيد، ولا يمكن إيجاد حل لها إلا في إطار التسوية الشاملة. ووافق وزير الخارجية (إيدن) على ذلك، وقال إنه في حالة رغبة الحكومة المصرية في أي وقت طلب مساعدة حكومة صاحبة الجلالة في البحث عن حل للمشكلة، فإنه على ثقة أن الحكومة المصرية لن تتردد في طلب ذلك.

وقد اتسمت المناقشات بروح الصداقة والصراحة، وكان رئيس الوزراء المصري يكرر الإشارة إلى تحسن في العلاقات المصرية -البريطانية، والأهمية التي تعلقها الحكومة المصرية على ذلك، والأمل في استمرار تلك العلاقات في المستقبل.

ودار نقاش قصير حول السودان، ولكن وزير الخارجية (إيدن) علم من رئيس الوزراء المصري (عبد الناصر) في حديث خاص أن مصر وجدت صعوبة بالغة في التوصل إلى اتفاق مع السودان حول مياه النيل، لأن الحكومة السودانية غالت في مطالبها، مما هدد بإعاقة المضى قدما في مشروع السد العالي بأسوان. وقال وزير الخارجية إن حكومة صاحبة الجلالة تعلق أهمية كبرى على الاتفاقية التي تمت حول هذا الموضوع، وأنه على استعداد للقيام بأى عمل لتدعيمها، وطلب - في الوقت نفسه - أن يتوقف الصاغ صلاح سالم عن إطلاق التصريحات

المعادية لبريطانيا، لأنها لن تفيد أحدا في هذه المرحلة. فرد جمال عبدالناصر بقوله إنه سبق أن تحدث مع السفير البريطاني حول رغبة صلاح سالم في التحدث معه حول موضوع السودان، فقيل له (أى لعبد الناصر) إن السفير مستعد للقاء الوزير (صلاح سالم) في أي وقت.

وتم إصدار بيان مشترك في نهاية الاجتماع".

## الدفاع العربي

كان هذا النص الكامل لتقرير السفير البريطاني حول ما دار في الاجتماع الوحيد بين عبد الناصر و إيدن، ويلاحظ أن الهدف من اللقاء هو التعرف على الموقف النهائي للنظام في مصر من مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، فبعد هذا اللقاء بأربعة أيام فقط (24 فبراير عام 1955) وصل الرئيس التركي إلى بغداد لتوقيع اتفاقية الحلف الذي حمل إعلاميا اسم "حلف بغداد"، كما كان التطرق إلى الحديث حول "مسألة إسرائيل" ومدى استعداد عبد الناصر للتوصل إلى تسوية للنزاع العربي - الإسرائيلي نقطة حاسمة للتعرف على تمسك عبد الناصر بالمطالب التي ردها الدبلوماسيين الانجليز قبل شهر من زيارة إيدن، وترك للدكتور محمود فوزي أمر الاستفاضة في طرح الشروط المصرية (المستحيلة) وهي تنازل إسرائيل عن صحراء النقب جنوب بحر السبع، وتطبيق قرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة عام 1947 وتطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن عودة اللاجئين إلى ديارهم أو تعويضهم. وكانت بريطانيا وأمريكا قد شغلنا خلال تلك الشهور بإعداد خطة كاملة لتسوية هذه المسألة، تضمنت أدق التفاصيل، بما في ذلك بعض التعديلات الطفيفة في الحدود بين إسرائيل والضفة الغربية، وحل مشكلة اللاجئين بأموال تدفعها أمريكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية تم تحديدها بدقة، كما تم تضمين المشروع ممرا عبر شمال النقب يحقق اتصالا أرضيا وفق ترتيبات هندسية تتضمن إقامة كوبرى علوى لاستكمال الممر في المرحلة الأخيرة التي تظل بيد إسرائيل. وتم كل ذلك قبل قدوم إيدن، الذي جاء لسمع الكلمة الأخيرة.

لذلك لم يكن غريبا أن تشن إسرائيل غارتها الشهيرة على غزة (يوم 28 فبراير عام 1955)، أى بعد مرور ثمانية أيام على لقاء إيدن مع عبد الناصر ورفاقه، وسقط في هذه الغارة 32 جنديا مصريا شهداء عدا عدد لا بأس به من الحرس العسكريين والمدنيين، ثم تكررت الغارة في اليوم التالي على موقع مصرى آخر بغزة.

كان العدوان على غزة رسالة سياسية بعثت بها إسرائيل إلى مصر مؤداها أنها ليست حريصة على التوصل إلى صلح مع مصر في إطار المشروع الذى صاغه الغرب فى الشهور الأخيرة من عام 1954 ومطلع عام 1955، وأنها تسعى لفرض التسوية التى تناسب مصالحها بالقوة. كذلك تضمنت هذه الرسالة المدوية إحراج النظام الثورى الجديد أمام الجيش المصرى الذى يسانده، وأمام الجماهير المصرية التى تؤيده، فإذا به يعجز عن أن يدافع عن مواقعه الحدودية، كما تلفت الرسالة أنظار العرب إلى أن الاقتداء بمصر فى معارضة مخططات الغرب الدفاعية فى المنطقة إنما يجرى وراء سراب، لأن مصر عاجزة عن حماية نفسها.

لم تكن زيارة إيدن - إذا - عملا دبلوماسيا عاديا، ولكنها جاءت لتقييم المدى الذى يمكن أن يذهب إليه الغرب فى ضمان موقف مصرى متناغم تماما مع مصالح الغرب وخطته للهيمنة على المنطقة. فإذا قال عبد الناصر لإيدن (كما جاء بالتقرير) إن الجماهير العربية مثله لديهم عقدة ضد الهيمنة الغربية، فهو كلام لا يؤخذ على علاته باعتباره "فك مجالس"، بل يؤخذ مأخذ الجد، وتترتب عليه سياساتوا إجراءات.

ولا أظن أن عبدالناصر ورجاله قد غاب عنهم دلالة هذا الحديث الشجى الذى اتسم "بروح الصداقة والصراحة" على نحو ما جاء بالتقرير. فدارت مشاورات فور انتهاء زيارة إيدن مع الأردن والسعودية. وعندما أعلن توقيع ميثاق حلف بغداد وافقت مصر على اقتراح سوريا على إقامة جيش عربى موحد يضم الجيشين المصرى والسورى، ونتج عن ذلك إقامة تنظيم دفاعى مشترك وقيادة دائمة مشتركة وتنسيق الصناعات الحربية فى البلدين (28 فبراير عام 1955)، وأعلنت السعودية أنها ستتضم للاتفاق المصرى - السورى، وحذت اليمن حذوها، وبذلك حاول عبد الناصر أن يجسد الفكرة التى أصر عليها فى

مناقشاته لمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، وتأكيد أن الدفاع عن البلاد العربية مسئولية العرب وحدهم. ولكن النيات شئ والواقع المر للآلة العسكرية العربية شئ آخر، فلم تأخذ القوى الغربية الاتفاق المصري - السوري - السعودي - اليمني مأخذ الجد بحكم معرفتها بالقدرات العسكرية للجيش العربية التي تولى تحجيمها الغرب بالبيان الثلاثي (الأمريكي - البريطاني - الفرنسي) الصادر في عام 1950، والذي وضع قيودا على توريد السلاح للمنطقة تكفل ضمان أمن الدولة العربية، وتجعل قدراتها العسكرية توازن القدرات العسكرية للدول العربية مجتمعة. ولكن بعد التأكد من عدم جدية مصر في الصلح مع إسرائيل بدأت بعض الأطراف الغربية توريد السلاح لإسرائيل حتى ترجح كفة قوتها العسكرية قوة الجيوش العربية مجتمعة.

ولم يغيب ذلك كله عن عبد الناصر ورجاله، فأخذ يطالب الولايات المتحدة بمد مصر بالسلاح حتى تتمكن من الدفاع عن نفسها، وانتهز فرصة لقاء شوين لاي (رئيس وزراء الصين) في باندونج (إبريل عام 1955)، وطلب استطلاع مدى استعداد السوفييت مد مصر بالسلاح. وعندما أبلغه شوين لاي باستعداد السوفييت لذلك، استدعى عبد الناصر السفير الأمريكي بالقاهرة وقال له إنه يطلب من الولايات المتحدة - لآخر مرة - أن تبيع السلاح لمصر. وانتهى الأمر إلى اتخاذ قرار تاريخي بكسر احتكار الغرب للسلاح وعقدت صفقة الأسلحة الشهيرة مع الاتحاد السوفييتي من وراء واجهة تشيكوسلوفاكيا. وسوف نتناول في المقال التالي صدى تلك الصفقة في الوثائق البريطانية.

### ملاحظات على رواية هيكل

بقي أن نتوقف أمام رواية محمد حسنين هيكل لهذا اللقاء التاريخي الذي تم بين جمال عبد الناصر والدكتور فوزي وبعض رجال الثورة (حسب رواية هيكل)، فالتقرير لا يورد سوى عبد الناصر وفوزي، وهو الاجتماع الرسمي الذي تم بمكتب عبدالناصر - رئيس الوزراء - ظهر يوم 20 فبراير عام 1955 ولا يتضمن التقرير شيئا عن أحداث دارت بين إيدن وعبد الناصر على حفل العشاء مساء اليوم نفسه في بيت السفير البريطاني وهي مناسبة اجتماعية لا تتضمن (في التقاليد الدبلوماسية) محادثات، بهذا العمق والتفصيل، ولا أظن أن إيدن قد عاد في حفل العشاء إلى فتح الملفات التي ناقشها مع عبد الناصر وفوزي في الاجتماع الرسمي، فلم تكن الحاجة تدعو لذلك. اللهم إلا إذا سنحت لطرف من الأطراف التلميح إلى فكرة جديدة. وليس صحيحا ما ورد بكتابي هيكل (عبد الناصر والعالم، وملفات السويس) من أن إيدن هدد عبد الناصر ضمنا في حديثه معه في حالة معارضته لحلف بغداد بعد توقيعه وإذا كان موقفا كهذا قد حدث في سياق اللقاء لكان من واجب السفير أن يسجله في التقرير الرسمي الذي قدمنا نصا كاملا له، بل نجد - على النقيض من ذلك - إيدن يرد على اقتراح عبد الناصر بأن يتعهد عدنان مندريس (رئيس الوزراء التركي) بعدم توقيع ميثاق الحلف قبل زيارته للقاهرة، بالقول بأن مندريس يصعب عليه قبول الشرط. فإيدن لم يحاول الضغط على عبد الناصر كما لم يهدده صراحة أو ضمنا، وما كان بحاجة إلى ذلك، فقرار الحلف اتخذ بالفعل، فإذا اختارت مصر أن تظل خارجة، سهل (في ظنهم) احتواءها.

مسألة أخرى جاءت في تسجيل هيكل لما دار في اللقاء لا تستقيم مع المنطق. فقد ذكر أن إيدن سأل عبد الناصر عن المصدر الذي يتوقع منه الخطر عن الشرق الأوسط، فسارع المارشال هاردينج (رئيس الأركان العامة للإمبراطورية) بالقول لعبد الناصر "انكم لا تتوقعون خطرا إلا من إسرائيل وحدها؟"، ويعقب هيكل على ذلك بقوله: "ويبدو أن إيدن شعر أن المارشال هاردينج قد أقحم موضوع إسرائيل قبل أوأانه، فالتفت إليه يقول له : ألم يكن مناسبا أن تنتظر، وألم تسمع عن مثل عربي يقول لسانك حصانك... الخ". فكما رأينا في التقرير نوقش موضوع الصلح مع إسرائيل في الاجتماع بصراحة، وجاء الرد المصري معبرا عن استحالة هذا الصلح، كما أن عبد الناصر وجميع أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين وردت تقارير عن أحاديث خاصة لهم في تقارير السفارتين البريطانية والأمريكية بالقاهرة، كانوا يؤكدون دائما عندما يتطرق الحديث إلى الخطر السوفييتي أن الخطر الذي يهدد مصر فعلا يأتي من إسرائيل، فإذا كانت هذه العبارة وردت فعلا على لسان المارشال هاردينج، فما كان هناك ما يدعو إلى الحرج حتى يطلب منه إيدن أن "يمسك لسانه".

أغلب الظن أن هيكل اعتمد في روايته لما دار بين إيدن وعبد الناصر في اللقاء على ما سمعه من عبد الناصر أو من بعض من حضروا الاجتماع الرسمي (أى فوزى) وحفل العشاء (أى عامر، وبغدادى و زكريا محيى الدين) وإن كانت أسماء هؤلاء لا ترد في التقرير الرسمي ولا يعقل أن يكونوا حاضرين ثم يلزمون الصمت تماما. على كل يبدو أن ما أورده هيكل اعتمد على السمع، وعلى ما أراد محدثه له أن يعرفه.

وإذا كان الاجتماع قد سادته "روح الصداقة والصراحة" وإذا كان عبد الناصر قد عبر عن رغبته في استمرار العلاقة الطيبة مع بريطانيا، فقد جاءت المتغيرات السريعة لتتسبب في هذه العلاقة، وتصيب إيدن بحقد دفين على عبد الناصر ورغبة في التخلص منه. فقد تسارعت الأحداث في الأشهر التالية : صفقة الأسلحة السوفيتية، والهجوم الشرس على "حلف بغداد" وتأييد الجماهير العربية لموقف مصر الذى أدى إلى فقد بريطانيا رجلها في الأردن (الجنرال جلوب) وتهديد العرش الأردنى. وعندما قرر الغرب لى ذراع عبد الناصر بسحب عرض تمويل مشروع السد العالى وقام عبدالناصر على الفور بإعلان تأميم قناة السويس. بدأ العد التنازلى للعدوان الثلاثى على مصر (عام 1956)، الذى أسفر فى النهاية عن إنهاء الحياة السياسية لإيدن بعدما حقق حلمه فى رئاسة الحزب والوزارة، ودق المسمار الأخير فى نعش الامبراطورية البريطانية، وارتفع نجم عبد الناصر، وأصبح الزعيم المعترف به لحركة التحرر الوطنى والقومية العربية.